الأمم المتحدة

A/ES-10/795–S/2018/858

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن في غياب أي تدابير جدية في مجال المساءلة بهدف وضع حد لأكثر من نصف قرن من الاحتلال، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل خروقاتها المتعمدة والمنهجية للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في الحياة والحرية، وتدمر بشكل منهجي حل الدولتين من أجل السلام.

وللأسبوع السادس والعشرين على التوالي، لا يزال المدنيون الفلسطينيون من النساء والرجال والأطفال في قطاع غزة يمارسون حقوقهم الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات في سياق احتجاجات سلمية تنظم في إطار ”مسيرة العودة الكبرى“ ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد القمع والحرمان. ولا تزال هذه الاحتجاجات المدنية تواجَه بالقوة القاتلة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي إخلال خطير بمسؤوليات إسرائيل والتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وتتمادى قوات الاحتلال الإسرائيلية في استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين بهدف واضح يتمثل في قمع احتجاجاتهم وإسكات ندائهم من أجل الحرية والعدالة. وفي غضون ٢٤ ساعة، في يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة فلسطينيين في غزة، منهم متظاهرون سلميون، وأصابت بالرصاص ٢٦ فلسطينيا آخر. وقتل في تلك الأحداث محمد أحمد أبو ناجي، وعمره ٣٤ سنة، وأحمد محمد محسن عمر، ٢٠ سنة، وناجي جميل أبو عاصي، ١٨ سنة، وعلاء زياد أبو عاصي، ٢١ سنة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر أيضا، توفي الفتى صهيب أبو كاشف، عن عمر ١٦ عاما،

031018 270918 18-15885 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

متأثرا بجرح أصيب به في ٣ آب/أغسطس، عندما أطلقت القوات الإسرائيلية عليه رصاصة حية قطعت حبله الشوكي.

وبذلك وصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ بدء مسيرة العودة الكبرى في ٣٠ آذار/مارس إلى ما لا يقل عن ١٧٤ فلسطينيا، من بينهم أطفال، وبلغ العدد الإجمالي للجرحى أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص.

وقد أصبحت أعمال قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين من شيم الاحتلال الإسرائيلي وجنوده، الذين يقومون بصورة اعتيادية بالاعتداء على السكان المدنيين الفلسطينيين وترويعهم. وفي القدس الشرقية المحتلة، قتلت قوات الاحتلال رميا بالرصاص محمد يوسف عليان، وهو رجل فلسطيني من مخيم قلنديا للاجئين عمره ٢٦ سنة، بينما كان يدافع عن نفسه ضد أحد المستوطنين الإسرائيليين، ومنعت المسعفين من الوصول إلى جثته. وخلال الساعات الأولى من صباح يوم ١٨ أيلول/سبتمبر أيضا، اقتحم أفراد من القوات الإسرائيلية منزل عائلة الريماوي في قرية بيت ريما، واعتدوا بعنف على محمد زغلول الريماوي، البالغ من العمر ٢٤ عاما، بينما كان لا يزال في فراشه، فجردوه من لباسه وضربوه بوحشية حتى فقد وعيه، ثم نقلوه إلى مرفق الاحتجاز التابع لهم، حيث توفي بعد بضع ساعات.

وإن وفاة محمد زغلول الريماوي آخر إضافة إلى قائمة طويلة من الجرائم التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال في حق المحتجزين والسجناء الفلسطينيين، الذين يتعرض الكثير منهم للتعذيب البدني والنفسي والإعدام المباشر والإهمال الطبي المتعمد. ومنذ عام ١٩٦٧، تسببت هذه الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية في موت ما لا يقل عن ٢١٧ فلسطينيا في السجون الإسرائيلية.

وعلى خلفية ما ذُكر من عمليات القتل العمد، تواصل إسرائيل أيضا سعيها إلى تنفيذ تدابير غير قانونية أخرى بهدف خنق بقية السكان المدنيين الفلسطينيين واستنزاف قدرتهم على الصمود. ويتبين ذلك يوميا من خلال فرض سياسات استعمارية غير قانونية وهدامة ترمي بالسكان الفلسطينيين في البؤس الواسع النطاق وتشردهم وتعرضهم للتطهير العرقي في أراضيهم الأصلية.

وتشمل هذه الانتهاكات المنهجية، في جملة أمور، مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية – مع زيادة ثلاثة أضعاف في بناء المستوطنات الجديدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ – وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، وعمليات الإخلاء القسري للأسر والمجتمعات المحلية، ومصادرة الأراضي، وتجزئة الإقليم وفرض نظام الفصل العنصري بسبل منها إقامة المئات من نقاط التفتيش والعمل بنظام التصاريح الذي يضفي الطابع المؤسسي على السياسات العنصرية والتمييزية ضد الفلسطينيين، وإيداع الآلاف من الفلسطينيين في السجن واحتجازهم وتعذيبهم لمجرد المشاركة في الاحتجاج السلمي على هذا الاحتلال الأجنبي غير القانوني الحقير.

وترتكب سلطة الاحتلال كل ذلك في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة، وعدد لا يحصى من قراراتها، وجميع صكوك حقوق الإنسان، وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولئن كان من المستحيل تقريبا توثيق جميع الانتهاكات، سواء منها ما ترتكبه الحكومة الإسرائيلية أو قوات الاحتلال أو المستوطنون غير القانونيين، فإن الحوادث المذكورة أدناه ليست سوى مثالين حديثين عن الوحشية اليومية والمستمرة التي يلقاها شعبنا من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر في القدس الشرقية المحتلة، اقتحم المئات من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الحرم الشريف، تحت حماية ما يسمى الشرطة الاسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلية، ومضوا في جولات استفزازية في باحات المسجد. واعتدت القوات الإسرائيلية على المصلين الفلسطينيين، وحراس المسجد وموظفيه، واحتجزت خمسة فلسطينيين، وتطلبت حالة أربعة منهم نقلهم إلى المستشفيات بسبب ما تعرضوا له من ضرب مبرح.

ونحن ندعو مرة أخرى إلى وقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والاعتداء على الحرم الشريف وإلى وضع حرمة هذا المكان المقدس في الاعتبار. ويجب كذلك على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم الوضع الراهن التاريخي في هذا المكان المقدس وأن تكف عن جميع الأعمال التي تؤجج حالة التوتر وتهدد بتفاقم حدة الحساسيات الدينية، مما قد يؤدي الى عواقب وخيمة.

كما إنني شددتُ مرارا على الحالة المستعجلة والمثيرة للقلق في خان الأحمر في رسائل سابقة في محاولة مستمرة تهدف إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التدمير الوشيك والتطهير العرقي الذي تتعرض له هذه القرية من جانب قوات الاحتلال، ودعوت إلى اتخاذ إجراءات لمنع هذه الجريمة من جرائم الحرب.

وعطفا على رسالتي السابقة في هذا الصدد، لا بد لي أن أبلغكم بأن إسرائيل بدأت في تنفيذ خططها الرامية إلى طرد ١٨١ من سكان خان الأحمر قسرا وإلى تدمير تلك القرية بأكملها، بما في ذلك جميع الهياكل المدنية الفلسطينية وهياكل كسب عيشهم. وتتمثل النية الصريحة الكامنة وراء هذه الأعمال الإجرامية والوحشية في محو وجود الفلسطينيين في تلك الأراضي ومنع بقائهم فيها واستئصالهم منها بغية تيسير توسيع المستوطنات غير القانونية التي تقيمها إسرائيل في المنطقة، في انتهاك خطير للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، سعيا إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تدمير الوحدة الإقليمية للضفة الغربية المحتلة وتقويض الإمكانية المادية لتحقيق حل الدولتين.

وأمام هذه التهديدات، وقف عشرات الناشطين في مجال حقوق الإنسان الفلسطينيين والإسرائيليين والدوليين بحزم، حيث قضوا الليالي في خان الأحمر لدعم ذلك المجتمع المحلي البدوي الضعيف. وقد أعرب المجتمع الدولي عن طريق منظمة الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي وغيرهما عن إدانته لسلوك إسرائيل المتهور، وحذر من أن تدمير خان الأحمر ونقل سكانها قسرا يشكل جريمة حرب.

وفي هذا الصدد، شدد السيد عيد أبو خميس، الزعيم المحلي لخان الأحمر، في بيان أدلى به اليوم، على خوف الأسر المقيمة فيها من هدم المنازل الوحيدة التي يعرفونها منذ ٥٣ عاما، وأقر أن من المرجح أن يكون التأييد الدولي خلال السنوات الماضية هو السبب الوحيد الذي مكَّن تلك القرية من النجاة حتى الآن من تهديد الهدم، مما يؤكد أهمية الإصرار الدولي على احترام القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، شدد السيد أبو خميس على موقف المجتمع المحلي القائل ”إننا نريد أن نمكث حيث نحن أو أن نعود إلى أراضينا في صحراء النقب، التي طردتنا منها إسرائيل في عام ١٩٥٢. إننا نحب حياة الصحراء ولا نريد أن نتخلى عن ثقافتنا البدوية أو طريقة عيشنا لنقيم في المدن قرب مدافن القمامة أو محطات الصرف الصحي“.

ولئن كنا نرحب بعبارات التأييد الدولي، فمن الواضح أنه يجب تكميلها بإجراءات ملموسة على وجه السرعة إذا أريد إنقاذ خان الأحمر ومستقبل حل الدولتين. فيجب أن تتلو المناداةَ باحترام سيادة

القانون إجراءاتٌ ملموسة لمساءلة الجناة وكفالة احترام القانون الدولي ومنع تكرار مثل هذه الجرائم. وهذا أمر لا غنى عنه إزاء الحكومة الإسرائيلية، التي ادعت في رسالة بعثتها في الآونة الأخيرة إلى ''المحكمة العليا'' الإسرائيلية أن لها الحق في ''تجاهل القانون الدولي في أي مجال تريد،'' معترفة بذلك بأنها تعتبر نفسها دولة فوق القانون.

ونحن نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بأن يتحملا مسؤولياتهما، بما فيها ما يتعلق بضمان حماية المدنيين في جميع الظروف. وكما ذكرنا في الماضي، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل الاستثناء من الالتزامات والواجبات الدولية التي ينص عليها القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية المدنيين من مثل هذه الفظائع والانتهاكات الخطيرة.

وفي الوقت نفسه، يجب على مجلس الأمن أن يبذل جهودا جادة للوفاء بواجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والمتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، ويجب عليه العمل فورا على تنفيذ قراراته ذات الصلة. فذلك هو الأمر الوحيد الذي سيمكننا من الانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى إيجاد حل حقيقي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإلى تحقيق تسوية عادلة لجميع المسائل الجوهرية، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة والمتمتعة بالسيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٦ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (A/ES-10/789-S/2018/823)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة